الملاحظات التي اثيرت حول :

كتاب الشيخ محمد الغزالي : السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث
بحث الدكتور احمد كمال ابو المجد
بحث الدكتور يوسف القرضاوي

الدكتور أكرم ضياء العمري :

بسم الله الرحمن الرحيم

أتصور أن البحث الوحيد الذي ينطبق على موضوع الندوة ، هو البحث الذي قدمه الدكتور أحمد كمال أبو المجد. ليس هذا تقويماً للبحث بالطبع، وانما من حيث انطباق عنوان الندوة على الموضوعات المطروحة. وفي تصوري إذا نشرت البحوث رُبما من قبيل التوفيق بين العنوان والمحتوى أن يكون عنوان الندوة « السنّة النبوية : منهجها وأثرها في بناء المعرفة والحضارة » بدلًا من « السنّة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة ». أنا أعتقد أيضاً أن هناك مداخل كثيرة ، بالنسبة للقضايا الحضارية . وأن منها قضية الحقوق والواجبات ، ولا أريد طبعاً أن أبحثها في الدقيقة الباقية ، وانما أريد أن أطرحها طرحاً ، باعتبارها مشكلة لها بُعد تأريخي . في تصوري أن العرب والمسلمين أخذوا حقوقهم عن طريق كفاح طويل، والمرأة حصلت على حقوقها عن طريق كفاح طويل، والذين درسوا التأريخ الأوروبي يعرفون مدى الصراع، وبُعد الزمن ، وجوانبه المختلفة. والذي يأخذ الحقوق عن طريق الوحي الإلهي فيعرف حقه وواجبه، ويعرف أن كل المسلم على المسلم حرام ، دمه ، وماله، وعرضه، ينبغي أن يصون هذا الحق ويحافظ عليه، ولكن يبدو أن ما تأخذه الطبيعة البشرية بسهولة تتركه بسهولة. أرى أن هذا الموضوع ينبغي أن ينير بعض الباحثين ، فيبرز عوامل تساهل الأمة في كثير من حقوقها، مع أن الضمان لها هو نص يعتبر وحياً إلهياً .

الدكتور عبد الحميد ابو سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع يجب أن يكون تعليقي تلغرافياً تماماً بالنسبة للدكتور أبو المجد، وأنا سعيد لما سمعت، إلا أني أريد أن أقول إنه وضعنا أمام المشكلة بشكل واضح، وأشار إلى فقدان بعض المعاني الضرورية للعقل المسلم للحرية وسواها،اقتراحي أن القضية المعروضة بناء معرفة، وأود منه إن شاء الله في بحثه المكتوب أن يتعرض بالفعل لتكوين العقلية والنفسية المسلمة، فيتأكد من أن هذه العقلية بها عوائق تمنعها أن تستفيد من ثروتها ومن السنّة النبوية. على سبيل المثال، في العقلية، يمكن فهم الخوف بمعنى التقوى والنضج، ويمكن أن يكون بمعنى الذعر والرعب، في الحالة الثانية المسألة هي ظاهرة مرضية، فالمطلوب بالواقع هو دراسة العقل المسلم والنفسية المسلمة، ومعرفة أمراضها وتراكيبها، لأن المرض في شكل تركيب يختلف

إذا كان على شكل مفردات. أعتقد أن هذا سيقودنا إن شاء الله إلى معرفة توظيف السنّة أو الاستفادة من السنّة، أو جعلها قاعدة للمعرفة. وبالنسبة للدكتور القرضاوي فالواقع أنه اشار إلى القواعد المطلوبة، ومنها على سبيل المثال معرفة الظرف، ومنها الأخذ في الاعتبار الأحاديث كافة في الموضوع الواحد، وهذه في الواقع توحي بقضية أبعد، الدكتور لم يوضحها وهو مجرد وضع النصوص إلى جانب بعض لا يعني الشمولية، وضعها إلى جانب بعض مع الدراية تصبح شمولية، فإذن مطلوب إعادة النظر في تكوين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الإسلامية المعاصرة، وطريقة تكوين العقل المسلم، والدراسة المنهجية ، بحيث بالفعل، لا يصبح الفقه بمعنى القضية القانونية وقضية الأحكام، إنما يصبح على طريقة الفلسفة القديمة، إنه يحوى علوما كثيرة يجب الآن أن تتولد، وبالتالي يعاد صياغة التعليم الإسلامي والثقافة الإسلامية ، بحيث تصبح الأبعاد المختلفة في الدراية تدخل في صميم تكوين الدراسة، أعتقد، إن شاء الله ما أطيل عليك ، إذا أمتد بنا هذا إلى قضية « كيف » والنظر في العقلية المسلمة،نستطيع إن شاء الله أن نوظف السنّة ونستفيد منها ، وليس مجرد معرفة الظاهرة والمرض، شكرا .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

السنّة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة يناسبها عنوان آخر ، يكمل هذا الموضوع، وهو ما نعانيه في مجتمعات المعاصرة، السنّة النبوية ومنهجها في المقاومة لأسباب التذويب والهلاك الحضاري، فهناك معركة بين العودة إلى الحياة الإسلامية عقيدةً وسلوكاً وأخلاقاً ونظام حياة، وبين تأصيل التغريب الذي يقوم به دعاته، الذين يريدون أن يطوعوا النصوص، أو يجدوا متسعاً في النصوص، لقبول الحياة الغربية، ويستغلون أي منفذ ككتاب الأستاذ الغزالي، الأمر الذي لا يريد ما يريدون، ولكنهم يريدون أي منفس لتأصيل الحياة الغربية في بلاد المسلمين، وهناك غيرة صادقة عند كثيرين وعلى رأسهم الأخوة في المركز الإسلامي، والأخوة هنا للوقوف في موقف وسط يحمي المجتمعات الإسلامية من الافراط والتفريط، فلا نذوب مع الغرب، ولا نقف مع الجامدين الذين يبعدون من آنسوا بالحياة الغربية عن منهجها وأسلوبها، فلا جمود ولا افراط ولا تفريط، وهذا في الحقيقة لا يحتاج إلى بحث فقط، في مثل هذا المؤتمر، ولكن يحتاج إلى القرار السياسي، إلى الدولة التي تقوم باعطاء الواعين من رجال الفكر الإسلامي ، الذين لا يريدون أن يذوبوا مع التغريب، ولا يريدون أيضاً أن يتقوقعوا ويتجمدوا، لتكون هناك سياسة توجيهية تربوية من خلال المؤسسات الجامعية والتربوية والإعلامية . ان تعطيل النظام الاسلامي عن الحكم ، وإن العلمانية التي انتشرت في أكثر البلاد العربية والإسلامية، هي التي تركت المجال واسعاً للمتقوقعين والجامدين، ولم تترك المجال لأصحاب الفكر الوسطي، الذين يريدون أن يقودوا دفة البلاد العربية والإسلامية إلى شواطىء السلامة. وأضرب على ذلك مثلًا بسيطاً ، وهو ما حصل بين موريتانيا والسنغال أخيراً من حرب، كان من أسبابها ضيق النظر في فهم النصوص الشرعية، فالذي يحرم على الأبيض الصلاة خلف الأسود، أرجع ذلك إلى مشكلة بين بلدين مسلمين، وشعر هذا الأسود أنه محارب مضطهد كجنس، وهذا لا يقره الإسلام ، وهناك أمور كثيرة، وشكرا .

الدكتور بشار عواد معروف :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الجمع المبارك من علماء الأمة انما اجتمع على التداول في منهج السنّة، ثم نأتي بعد ذلك ونرفض هذا المنهج جملة. أنا بادىء ذي بدء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والعميم للأستاذ الشيخ القرضاوي على بحثه الرائع، ولكن في يدي الكلمة التي كتبها شيخنا وأستاذنا وقدوتنا الغزالي، وفيها أشياء خطيرة . أقول مما قرأته من قول شيخنا الغزالي حفظه الله أنه يعتمد على فطرته في قبول الصحيح واستبعاد الضعيف، وهذا لا يجوز بحال من الأحوال،مهما اعتذر عن هذا الكلام، فإنه ينسف علم مصطلح الحديث منذ البدء إلى يوم الناس هذا. لا يجوز لانسان عالم أن يقول إنه يعتمد على فطرته في قبول صحيح الحديث من سقيمه. ثم إن الشيخ حفظه الله قد نقل نصاً في الصفحة الثالثة، وأتمنى على هذا المجمع أن يحذفه، من رجل حاقد على السنّة أسمه الغماري، لا أعرفه إلا من المغمورين، يقول ضمن ما يقول فيه : إن سليمان بن مهران الأعمش كذاب، ونحن نعرف أن سليمان بن مهران الأعمش قد أخرج له البخاري ومسلم مئات الأحاديث ولم يرمه أحد بالكذب أبداً، ثم يقول : بل صحح الشيخان وغيرهما، أحاديث لقوم رموا بالكذب واعترفوا بالوضع، لم أسمع في حياتي ــ وقد قضيت العمر كله، منذ خمسة وعشرين عاماً ، في علم الرجال، وأصدرت فيه أكثر من ثلاثين مجلداً، هو تهذيب الكمال في ثلاثة وثلاثين مجلداً ــ أن رجلًا روى له البخاري ومسلم، رمى نفسه هو بالكذب. ثم ساق أمثلة على ذلك، والأمثلة فيها دسّ واضح غاية الوضوح،لا أقصد شيخنا الغزالي، وانما الذي نقل عنه اسماعيل بن عبد الله بن أويس،نقل عن يحيى بن معين أنه كذاب، ومن يراجع الرواية يجد أن هذه الرواية التي نقلت عن يحيى بن معين كذب في حد ذاتها، وإذا قلنا إن اسماعيل بن أويس روى عنه البخاري وحده مئتي حديث احذفوها ، واحذفوا أحاديث سليمان بن مهران الأعمش،فاننا نترك الأمور ولا نعترف بها، لكن اسمحوا لي، ليس من باب العصبية، فالعصبية لله ولرسوله، فهذا الكلام يجب أن يدقق، ولا يجب أن يؤخذ من رجل حاقد فيوضع أمام المسلمين. وأنا من أحب الناس للشيخ الغزالي، وهو من أحبهم إليّ، فهذا الكلام عن يحيى بن معين كذب، وعن يحيى نقل ابن عدي، ونقل الدارمي، ونقل ابن أبي خيثمة، وغيرهم ممن نقل عن يحيى قد وثقوا هذا الكلام، حتى أنه نقلت قول ابن عدي الواضح، وابن أويس هذا روى عن خاله مالك بن أنس أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها ، وقد تحدثت عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد والبخاري. كذلك ما يتصل بأسيد بن زيد الجمال، وكذلك بالنسبة لأحمد بن بشير الكوفي، وقع هذا دلس عليه، هذا الذي قال فيه الدارمي متروك، ليس هو هذا أحمد بن بشير الكوفي، وذاك هو أحمد بن بشير البغدادي، وقد أوضح ذلك الخطيب، قال : ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك البغدادي . وأما أحمد بن بشير الكوفي، فليست حاله الترك، وانما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق. مثل هذه الأقاويل نجد في بعض الأحيان أصحاب الأهواء، وأصحاب البدع يُدْخِلونَ النصوص مع بعضها، يحاولون فيها أن يدلسوا على أهل الإسلام ، ويذكرون هذه المسائل. وأنا حقيقة إنما ذكرت ذلك لما لشيخنا وأستاذنا وأمامنا الغزالي من المنزلة العظيمة، فهو اليوم شيخ الإسلام ، والمنظور إليه بين الأنام، يستدل بقوله الأعداء فنحن إنما نخاف حينما

ينقل هو هذا النص المزور المكذوب ويسكت عنه، فيقولون : انظروا إلى شيخ الإسلام والمنظور إليه بين الأنام من علماء المسلمين كيف تكلّم في البخاري، وهو برىء لا شك في ذلك. فيستدل به أهل البدع علينا، ويتكلمون في أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى، أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقد رددت على كل ذلك بصفحات كثيرة .

الدكتور عبد المنعم النمر :

بسم الله الرحمن الرحيم

كلامي عن بحث أخي فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، وهو عندي بمثابة الابن والتلميذ والاخ في الاعتزاز به، والدور الذي يقوم به في خدمة الإسلام. لكن هو تعرض لي في صفحة ٨ و٩، تعرض لكتاب لي مؤلف من سبع سنوات أو أكثر، وهو كتاب في الموضوع الذي نبحثه الآن، السنّة والتشريع. قال في بحثه، وكان لي نظرات مفيدة وتحليلات مفيدة، ولكنه بالغ في دعواه حتى يكاد يخرج قضايا المعاملات والأحوال المدنية من دائرة السنّة التشريعية. أنا لم أتكلم في الصفحات التي ذكرها ٤٢ و٤٣ وما قبلها وما بعدها، لم أقل شيئا من ذلك، بل الكتاب فيه تقسيمات سنّة تشريعية، تشريعية عامة، وتشريعية خاصة، فأنا لا أدري من أين أتى الشيخ يوسف بهذا الحكم . أنا كدت أخرج كل الأحوال المدنية والأحكام من دائرة السنّة التشريعية، وكتابي هذا كتاب صغير، لا أدري إن كان الشيخ يوسف قرأه، ولو أنه قال إنني قرأته فاستكثرت عليه أن يقرأه، ونسب إلي هذا الكلام ، وهو غير موجود في الكتاب، وهذا الكتاب والشيخ يوسف موجود، إذا كان فيه شيء مما قاله ، فليتفضل ويرشدني إليه . هذه ناحية، ثم إني في كتابي « الاجتهاد »، وهو كتاب كبير في نحو ٤٠٠ صفحة ، أيضا تعرضت للسنة ، كما تعرضت في الكتاب الصغير، وقلت السنّة تشريعية وغير تشريعية، والتشريعية تشريعية عامة وتشريعية خاصة، وذكرت أشياء أكثر من الأشياء التي ذكرت في البحوث التي قدمت لكم، وذلك في كتاب الاجتهاد الذي ألفته وقتما أخرجت هذا الكتاب الصغير. هذه ناحية، هو يقول بعد ذلك : وانتهى به هذا الاتجاه إلى أن حرم برأيه ما أحلته السنّة النبوية، وما أجمع عليه المسلمون من جميع المذاهب والمدارس الفقهية، ما أجمع عليه هؤلاء جميعا، وذلك هو بيع السلف. وذكر في الهامش، أنا رأيي هذا مذكور في صفحة ٤٢ و٤٣. هذا هو الكتاب، هو مع الأسف والشيخ يوسف أعزه وأدعو الله أن يبارك في كل خطواته وخطوات الشيخ الغزالي وخطواتنا جميعاً في خدمة الإسلام، لا أدري كيف يصل الشيخ يوسف في اتهامه لي بأني كدت أحرم ما أحل الله. أين هو ؟ أتى بنص، هذا النص هو بيع موصوف بالذمة فيعرف السلف ويسير عليه كثير من الناس في الأرياف، هو طبعاً مجاز قبل ذلك في كلام عن مستغلين. بتكلم عندنا في مصر، والشيخ يوسف في محلة الزيادة، وفي محلة أبي علي، وكل بلادنا فيها هذا النوع، مستغلين بعض الأغنياء عندنا يستغلوا حاجات الزراع استغلالًا سيئاً، يشترون منهم ويعطوهم الفلوس، لأنهم يشترون منهم مقدماً ، والاردب يكون بأربعين جنيها، فيشترون منهم بخمسة وأربعين جنيهاً والزراع يقبلون لشدة الحاجة إلى الفلوس، فأنا أتكلم عن هذه الحالة، مستغلين حاجات الزراع استغلالًا سيئا، مما يجعلنا نميل إلى تحريمه ، تحريم الحالة الموجودة عندنا في مصر. هو الشيخ يوسف جاء إلى هنا وسكت، لكن العبارة كلها، مما يجعلنا نميل إلى تحريمه من أجل هذا الاستغلال الكريه المحرم في الإسلام .

أولا : أنا أتكلم عن حالة خاصة موجودة عندنا في مصر، وهو عارفها أعني الشيخ يوسف، ويقول إنني أميل إلى التحريم حتى ما حرمتها ، فالشيخ يوسف يقول : إنني حرمت السلف كله، وحرمت ما أحل الله، هذا تجاوز، وأنا أغفره لأخي وابني وحبيبي وتلميذي، وهو عندي في مكانه الصحيح، اعتزازا به، وتقديراً له، وشكراً .

الدكتور ابراهيم أحمد عمر :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تعليقاً على الحديث الطيب، الذي سمعته من الأستاذ الدكتور أبو المجد، أقول : نعم، نحن نبحث عن كيفية بناء المعرفة والحضارة، بناءً على الأصول، والسنّة هي الأصل الثاني والوحي الثاني، باعتبار القرآن هو الوحي الأول، ومن هذه النقطة أنطلق. فأطرح السؤال الأول : كيف نبني المعارف وبالتالي الحضارة في المجالات المختلفة، ونحن نعلم أن في العالم الإسلامي دارس الطب والهندسة والصيدلة والزراعة والبيطرة والاقتصاد،ولا علم له بالوحي ولا القرآن ولا السنّة؟ هذا السؤال مهم لأن المشكلات، بهذه المجالات المختلفة، وهي التي تشكل المعارف، والتي تؤدي الى الحضارة، وهذه المجالات تنشأ فيها المشكلات، ويبحث لها عن حلول، ولا تقدم ــ كما يبدو ــ آراء وتوجيهات، من جهات أخرى، فإن لم يكن في ذهن الطبيب أو المهندس من عناصر الوحي ما يعين على التفكير والبناء الحضاري، فلن يتم هذا البناء المعرفي والحضاري ضمن الصورة المطلوبة. لعلّي من هذا المنطلق أتساءل عن مفهوم الدراية الذي ورد كثيراً في حديث الأستاذ أبو المجد وفي كلام الشيخ الغزالي، وفي كلام الدكتور يوسف القرضاوي. ما هو هذا المفهوم؟ لأننا كأنا سلمنا بأن الدراسات حول الرواية كثيرة متفرعة، لكن هناك نقص في الدراية . فأنا أتساءل هل نفهم أن المقصود أن تتوسع الذهنية والعقلية والفكر، بحيث نضيف ما يتحصل عليه ويمتاز به ويبني عليه العالم الطبيعي، والطبيب والمهندس، أم أن توسيع الدراية ووفرة الدراية محصور في العلوم بعينها، لأنني إذا كان الحديث عن أهل الفقه بأنهم فقهاء الحديث، كما قال الأستاذ الدكتور القرضاوي، وأن المسألة تحتاج إلى وصلة بين أهل الحديث وأهل الفقه، فإنني أرى أن الدراية كمفهوم يجب أن يتوسع فيدخل في اطاره علوم الطبيعة، وعلوم الطب، وعلوم الاجتماع، وذلك يستدعي أن يقتحم الوحي كليات ومراكز البحث العلمي الطبيعي والانساني والاجتماعي، وشكراً .

الدكتور همام عبد الرحيم :

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فضيلة أستاذنا يوسف القرضاوي، بحث منهجي قويم سليم، ولله الحمد،وهذا البحث سيسدد ويصوب إن شاء الله أموراً في فهم في قضايا السنّة بإذن الله تعالى . وأعجبني أستاذنا القرضاوي عندما وقف أمام حديث صحيح، ولم يجد له تأويلًا، فقال سأرجيء الحديث، وليس عندي الآن فيه شيء. هذا منهج في الحقيقة ممتاز، منهج إذا كان الحديث قد اتضح عند العالم بأنه صحيح، ولم يستطع أن يؤوله ، قال لعله في الأيام القادمة يفتح الله علينا في هذا الحديث بشيء. ومثل هذا المنهج الطيب أيضا بدا عندما

استدل الدكتور القرضاوي جزاه الله خيرا، بحديث لحوم البقر، وما فيها من أذى، وقال هذا حديث صحيح، لكن لحوم البقر كذا، وربما كذا، وحاول جزاه الله خيرا أن يؤول الحديث، وكان بودي ـــ ولو أنه لم يكتف بتصحيح الحاكم والذهبي لهذا الحديث ـــ لو درس السند لتبين له ، والله أعلم، أن تصحيح الذهبي في كثير من الأحيان، أو موافقة الحاكم لا تعني التصحيح المطلوب والمقبول. أمر آخر في قضية السحر التي أشار لها أستاذنا الجليل الأستاذ الغزالي جزاه الله خيراً في الحديث الذي رواه البخاري في موضوع السحر، وقال الأستاذ الغزالي عن هذا الحديث لا يُعقل أن يكون النبي عليه الصلاة والسلام يتعرض لمثل هذا . أقول أولا ما دام السحر هنا لا يتعلق بقضية الارادة ولا بقضية القرآن ولا بقضية الوحي،فما المانع أن يكون السحر يتعلق بقضية البدن، ألم يؤثر السحر في سيدنا موسى عليه السلام ـــ وهو نبي ـــ فولى هارباً ؟ لكن رب العالمين نبّه اليه أن يرجع ، وقال له هذا سحر، يخيل إليّ من سحرهم أنها تسعى وغير ذلك ، فالمهم إذن أنه يمكن أن يتأثر الإنسان ببعض قضايا السحر التي تتناول البدن ولا تتناول العقل أو الإرادة، وخاصة بالنسبة للنبي عليه الصلاة والسلام ، وهو نبي معصوم . ألم نؤمر بأن نستعيذ بالله تبارك وتعالى من شر النفاثات في العقد ؟ وهل النفاثات في العقد إلا اللواتي يحاولن أن يقمن ببعض السحر، ونحن مأمورون، ونتعلم هذه ونعلمها أبناءنا، ويتعلمها الناس من أجل أن يستعيذوا بالله من شر هؤلاء. اذن ما دام هذا الشر ممكن، فما المانع من أن يكون هذا الحديث اذن صحيحاً؟ ولو أن أستاذنا جزاه الله خيرا، قال هذا الحديث صحيح، ولكن في نفسي منه شيء، أرجو أن يتبين لنا أمره،وأطالب الدارسين ان يبحثوه، لكان هذا أولى وأسلم وجزاكم الله خيرا .

الدكتور محمد سليمان الأشقر :

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة لبحث أستاذنا الشيخ يوسف القرضاوي، تعرض لمسألة الاستيثاق من ثبوت النص، وهذه مسألة لا شك شاغلة للعلماء من أول عهد الإسلام إلى الآن، ووضعت قاعدة استقرت عند علماء المسلمين، وهي أن الصحيح ما ورد بنقل العدل الضابط عن مثله إلى مصدر الخبر من غير شذوذ ولا علة، وما سمعت ـــ على كثرة ما ألقي من الأبحاث التي تعرضت لمسألة الثبوت في هذا المؤتمر ـــ من تنبيه أو لفت النظر إلى وجوب إعادة النظر في هذه القاعدة لعلها أن تحتاج إلى قيم أو إلى توسع نوع من اعادة النظر، فهي تدخل الغرائب، والغرائب هي نوع من الأحاديث التي انفرد بها راوٍ واحد، التي يسمونها الأفراد المطلقة. انفرد راوٍ واحد بمسألة ، أو برواية حديث، لم يوافقه عليه أحد من الرواة الآخرين، هذا النوع كان الامام أحمد ـــ على ما تنقله عنه كتب مصطلح الحديث ـــ كان يقول : الغرائب هي المناكير، وهذا النوع من الأحاديث إذا كان ينقل العدل الضابط عن مثله، تدخله هذه القاعدة في الصحيح، ويجعلون الصحيح بدرجة واحدة تقريباً. هناك من علماء الأصول مَنْ نظر في مثل هذا ورأى أنه لا بد أن تكون الرواية عن راويين ـــ الرواية المقبولة التي يحتج بها، لا بد أن تكون عن راويين ـــ وهذا موجود في كتب الأصول بكثرة. ولكن علماء الحديث لم يلقوا بالاًإلى هذه القاعدة أو إلى هذه النظرة يعني لم يزنوها بشيء من الوزن،وانما استمر عملهم على أن الراوي الواحد حجة على ما قرره الامام الشافعي، ولكن

أدخلت هذه القاعدة كثيرا من الغرائب في العلوم الإسلامية ، ولا نزال في حيص بيص، كما حصل في هذا المؤتمر، من كثير من هذه الروايات التي قد يظهر لنا أنها مخالفة للعقل، أو مخالفة للقرآن، أو مخالفة لأمور كثيرة ، وأن ثمة قواعد أساسية مخالفة للقياس،كل هذه نشأت من عدم تدقيق النظر في هذه القاعدة. ولذلك أرى أن العاملين في ميدان السنّة خاصة عند التجميع المعاصر هذا الذي يدعو إليه هذا المؤتمر باستعمال الكمبيوتر وغيره أن يعيد النظر في هذه القاعدة، بحيث أن الحديث الصحيح إذا ثبتت نسبته الى النبي ﷺ بهذه الطريقة أن يقسم إلى مستويين على الأقل : مستوى الأحاديث الحجة ، وهي التي تكون إلا من رواية راويين أو طريقين منفصلين كل الانفصال الى مصدر الحديث وهو النبي ﷺ ، وهذا يعتبر حجة، ولا يجوز العدول عنه الا لمعارض راجح .

وأما النوع الثاني وهو الحديث الغريب الذي لم يشهد له في الشرع شيء، فهذا ينبغي أن يكون بمستوى أقل من ذلك، وتسهل مخالفته، ويسهل النظر فيه، ويسهل معارضته بالعقل والقرآن والقياس، وغير ذلك. وهذه القاعدة لها في آثار الصحابة رضي الله عنهم ما يؤيدها، من ذلك ما ورد عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا روى له الصحابي حديثا يطلب عليه شاهداً، فقد فعل ذلك مع أبي موسى الأشعري .

الدليل الثاني : ما ورد عن علي رضي الله عنه أنه كان يستحلف الراوي ـــ وهو صحابي ـــ يستحلفه هل سمع ذلك من النبي ﷺ .

القياس على الشهادة، فالله عز وجل أمر بشاهدين في أمور المعاملات العادية التي قد تكون سهلة كما يكون على حزمة بصل لا يقبل راوٍ واحد، لا بد من شاهدين وقد قال الله تعالى : ﴿**أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى**﴾ (١) ، وشكراً .

الدكتور محمد هيثم الخياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظتي غير موجهة إلى بحث معين، ولكن مشكلتي أنني أجلس في مواجهة اللوحة التي تحمل اسم الندوة، فهل لي أن أستذكر ما قاله معالي الدكتور ناصر بالأمس، وأن أطمع في أن تهتم الندوة بعض الاهتمام بمنهج السنّة في بناء المعرفة والحضارة، أنا مثلا أفهم أن ننظر كيف صنع حديث رسول الله ﷺ التالي : « تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » فحوّل الإنسان السلبي المتخلف إلى إنسان إيجابي بنّاء متحضر، فنتعلم منه كيف استطاعت السنّة أن تبني الحضارة، ومثله « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره »، وقوله « وأدناه إماطة الأذى عن الطريق »، وأمثال ذلك كثير. هذا في ظني ما ينسجم مع محور الندوة، فهل نعود إليه، وشكراً .

---

١ ـــ البقرة : ٢٨٢.

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هناك أمر، وهو هام، وكنت استأذنت له استئذاناً خاصاً، الأستاذ الغزالي بارك الله فيه قال كلاما ما أدري لماذا في حدود معرفتي استغربه قال : إنه لا يعلم أن أحدا من العلماء قال : بأن خبر الآحاد يفيد الاعتقاد. بين يدي أستاذنا الجليل والنخبة الكريمة، أقول: العلماء يفرقون بين خبر آحاد مجرد عن القرائن، وبين خبر آحاد بالقرائن، وجمهور السنّة من أخبار الآحاد بالقرائن .

الأمر الثاني : العلماء يفرّقون بين خبر آحاد بمعنى انفرد به واحد، وهو في مصطلح المحدثين غريب، وبين خبر آحاد روته جماعة، لكنه لم يبلغ التواتر، وهو في اصطلاحهم إما مشهور، أو عزيز، أو ما شابه ذلك. فاذا كان الأستاذ يعمم، وما أظنه، أو ربما يفهم التعميم من هذا الكلام ، فهذا يوقعنا في محاذير خطيرة. ومع ذلك خبر الآحاد المجرد الذي رواه واحد فقط، قال الامام أحمد وابن خواز منداد، وابن حزم، والحارث المحاسبي، بأنه يفيد العلم اليقين، بغض النظر هل نرى هذا الرأي أو لا نراه، لكن للحقيقة قال علماء بهذا. أما خبر الآحاد الذي اقترنت به القرائن، فقد نقل ابن تيمية وابن القيّم وابن كثير في الباعث الحثيث كتاب اختصار علوم الحديث أقوال جماعة من العلماء في مختلف المذاهب،كالسرخسي من الحنفية وغيره من مختلف المذاهب أحيل اليها ، إن هؤلاء جماهير العلماء من مختلف المذاهب يقولون بأن خبر الواحد المحفوف بالقرائن يفيد العلم اليقيني، وهذا كلام الذي ينزل عليه كلام ابن الصلاح رحمه الله لما اعتبر رواية الحديث في الصحيحين من القرائن، وقال بذلك، وعليه جمهرة من العلماء على الأقل كان ينبغي التنبيه، وشكرا .

رد الدكتور أحمد كمال أبو المجد على الملاحظات التي أثيرت حول بحثه

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أظن الدقائق الخمس تجدي شيئاً في موضوع كبير، وليس عندي أمر أساسي أريد أن أتحدث فيه ، إنما في التعقيبات بدا أمران : الأمر الأول يتعلق بالدراية ، والدراية لها معنى خاص، ولها معنى عام، المعنى الخاص عند علماء الحديث، وفي المناقشة التي جرت هنا، هي كل ما يتعلق بمتن الحديث أو رد الحديث إذا قيس متنه على غيره ، سواء كان هذا الغير قرآناً أو حديثاً أقوى منه أو قياساً على رأي مَنْ يقول بذلك. وحين نقول إن الجهد الذي بذل في الرواية لا يدانيه الجهد الذي بذل في الدراية، فنحن نعرف أمرين ، أو لا ينبغي على الأقل أن يخفى علينا أمران :

الأمر الأول :

أن المحدثين أنفسهم كانوا ذوي خبرات ذهنية تؤهلهم لهذا، وقد قاموا بجزء منه .

الأمر الثاني :

أن الفقهاء شاركوا في هذا، أو يشاركون في هذا، لأنهم واجهوا مشكلة استخراج الأحكام الشرعية من هذه الأدلة الجزئية، فكأنه ربما لا يكون ذلك على المحدث وإن أداه. إنما هذا يواجه الفقيه في كل يوم، كلما أراد أن يستخرج حكماً فوجد دليلًا يعارض دليلًا، أو لفظاً يحتاج إلى استخراج.عملية الدراية إذا كان القرآن الكريم احتاج إلى هذا الأمر في التفسير ، وهو أمر جليل، فالأحاديث النبوية أشد حاجة إليه، خصوصاً واننا نعلم أن الفارق الجوهري هو أن القرآن وحي متلو في اللفظ والمعنى، وأن الحديث وحي بالمعنى واللفظ من عند النبي ﷺ ، وأن الرواة كثيراً ما يروون الأحاديث بأكثر من لفظ، وهذا يثير اشكالات كثيرة. كذلك يدخل في باب الدراية، كما تفضل أستاذنا الدكتور القرضاوي، أمور عديدة، وقع الاهتمام بها في القرآن، وفي الحديث، ولكن الحاجة إليها في الأحاديث أكبر، لأن الفترة بين الحديث وتدوينه أطول، بينما لما نتحدث عن سبب النزول في القرآن الكريم ، فهذا في الحاضر، لأن القرآن كتب في عهد النبي ﷺ ، والعناية به بدئت على الفور. أمّا بالنسبة للأحاديث ولأن الأحاديث أكثر، فالحاجة قائمة الآن أمام الإنسان المسلم، لأن هذه النصوص كلها، حتى الوحي منها، الله غني بها وعنها، انما هي جاءت لتنفع الناس ليستخرجوا الأحكام، ليواجهوا ما يعرض لهم، فالمشكلة قائمة. هذا الجيل عندما يواجه بالآف من الأحاديث يكون أمام عملية عقلية كبيرة جدا في التوفيق بينها، وفي تأويلها، وفي تفسير نصوصها، وفي فهم ألفاظها، وفي معرفة أسباب نزولها، وكثير من الحرج دخل الناس من أنه لم يفهم السياق الذي جاء فيه الحديث. كل ذلك نسميه الدراية، ونحن ملتفتون إلى أنه بذل فيه جهد، ولكن المطلوب أكثر وأشد .

المسألة الثانية ، التي أقول إن الأمر لا يزال بابه مفتوحاً فيها، هو الذي تفضل به العلماء الثقات الكرام

الذين أبدوا ملاحظاتهم في هذه الندوة . وهذا يعني إذا أردنا اليوم أن نضع برنامجا لنهضة إسلامية، فإن هذا الأمر يحتاج إلى خريطتين، خريطة أولى تصور الواقع الإسلامي بكل موضوعية وبعيداً عن الاعتذار، الاعتذار هذا ينبيء إما عن عجز، أو عن يأس، فبدلًا من هذا نغطيه بالهروب إلى الحديث عن العظمة، إنما إذا كان لنا ثقة حقيقية، فلا بد أن نرصد أوضاع المسلمين بكل موضوعية. القضية الثانية ، أننا نحن في خريطة أخرى، وهي خريطة ما ينبغي، هذا الذي ينبغي، ليس مجرد خواطر سانحة عند المصلحين، انما هو يستهدي بالكتاب والسنّة، لأن أهداف المجتمع الإسلامي تدور في فلك حضارة إيمانية، فالذي ينبغي هو إدراك ما تتيح لنا معرفة الحق ومعرفة الواقع، فإذا رسم هذا البرنامج على جماعة من العلماء، وبجهدي المتواضع ينبغي أن أتمم بحثي بهذا، نأتي كما تفضل الأخ الكريم الذي تحدث هنا، أنه في موضوع التربية ينبغي كذا، تساق الأحاديث الصحيحة في هذا الباب، ما ينبغي في قضية الوقت، أو في قضية الحرية، الإسلام لم يعالجها تحت كلمة الحرية وانما الحقوق والواجبات، هذه المهمة بابها مفتوح، الذي أريد أن أقوله وأختم به، أنه لن يتم جهد في ظلال التأثم والخوف. توفير الضمانات على العين والرأس، علماء من حولنا بجهدهم يضعون الضوابط والمعايير والمناهج، لكن اذا استمر هذا الخوف لن يتم شيء، العلم يحتاج إلى جسارة، وقديما قيل : ليس العلم في التشديد فإنه يحسنه كل أحد، وبذلك ينجو المفتي ويهلك المستفتي، نحن نريد نجاة المستفتي، بأن نضع له شيئاً جائزاً ممكناً ميسراً ينصلح به حاله، وشكراً .

رد الدكتور يوسف القرضاوي على الملاحظات التي أثيرت حول بحثه

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا أشكر الأخوة الذين تفضلوا بالثناء على بحثي، وأرجو أن أكون عند حسن الظن. الأخ الدكتور عمار الطالبي المعقب الأول على البحث، تحدث عن الجانب اللغوي، وأتمنى لو كنت أوسعت هذا الأمر بحثاً أكثر، ولكن في الواقع هناك شيء،هو أن بحثي ليس بحثاً أكاديمياً خالصا. أنا رجل قدر لي أن أعمل في العلم والدعوة معاً. فأنا أعيش في الميدان، ولذلك مهمتي أن أصحح، وأصوب وأرد الشاردين ، فلذلك عنيت بما يهتم بهذا الجانب للتأكد من مدلولات الألفاظ حتى لا تحمل الأحاديث على غير محاملها الصحيحة. أما من الناحية اللغوية فلها مجال واسع. فضيلة أستاذنا الشيخ الغزالي وأشكره على ما كرمني به من أوصاف أرجو أن أكون أهلا لها، تحدث في ثعقيبه عن بعض الأشياء منها حديث الآحاد، وهل يفيد اليقين أو لا ؟ طبعاً هذا الموضوع تعرض له بعض المحدثين وفي أحاديث الصحيحين خاصة.بعضهم أراد أن يجعل لأحاديث الصحيحين منزلة معينة، بحيث أنها تفيد العلم أو تفيد اليقين، ورد ذلك آخرون. والواقع أنه سيظل أحاديث الآحاد،ومقاله هذا في الأحاديث التي تحف بها قرائن معينة تلقتها الأمة بالقبول ولم يعترض عليها أحد، وأصبحت الأحاديث انما الأعمال بالنيات أو غير ذلك، هم يريدون هذا. انما لا يمكن أن يكون أحاديث الآحاد بذاته يفيد اليقين ويقيم عقيدة،بمعنى أنه يكفر من أنكرها ، انما يستدل به في العقائد تأكيداً لا تأسيساً ، أو في فروع العقائد، وهذا هو الفرق بين أهل السنّة والمعتزلة. فالمعتزلة يردون أحاديث الأحاد وإنْ صحت، كأحاديث الشفاعة، وأحاديث رؤية الله في الآخرة، ونحو ذلك . وأهل السنّة يأخذون بها، ولكنهم لم يكفروا المعتزلة، أبقوهم في دائرة القبلة وانتفعوا بتراثهم، كما رأينا في مثل الكشاف للزمخشري، وغير ذلك. فنحن كنا ندرس في الأزهر أيضا أنه كان الكُتّاب في العقائد مثل النسفي وغيره يستدلون بالأحاديث الآحادية، لا على أنها ليست عقائد أساسية وأصلية بذاتها، ولكن عقائد فرعية مكملة لما جاء في القرآن الكريم. وأيضاً أقول بالنسبة لمسألة الواجب عند الحنفية، ما ذكره الشيخ قد يفهم منه أنه يعني الأحاديث حتى وإنْ صحت واستفاضت لا يؤخذ منها أمر فرض. الحنفية هم الذين يقولون الواجب هو الفرض العملي. يسمونه الفرض العملي، ويفرقون بينه وبين الفرض الآخر، بأن هذا يكفر من أنكره ، وهذا من أنكره لا يكفر ، انما يثبتون الفرضية العملية بحديث الآحاد أيضاً . مسألة الرضاع المحرم الحقيقة الحنابلة لم يردوا الحديث، كيف يردونه وهو ثابت في الصحاح ومن طرق شتى ؟ الحقيقة أن بعضهم قال انه كان خاصاً ، وبعضهم قال انه منسوخ ، وبعضهم قال هذا خاص،يعني بسهلة امرأة أبي حذيفة إلى آخره ، وابن تيمية قال إنه في هذه الحالة وفي أمثالها ، أما الحديث فهو صحيح . الذي أرجوه من شيخنا وأشارك فيه الأخ الأستاذ بشار ما ذكره فضيلة الشيخ الغزالي عن البخاري نقلا عن الغماريين. فالحقيقة ان هذا الكلام لا ينبغي أن يظل في تعقيب الشيخ الغزالي، لأنه كلام عليه ملحوظات كثيرة جداً وذكر بعضها الأستاذ بشار، وأنا أعلم مَنْ الشيخ الغزالي، وأنا أعرف الناس به، لأني عايشته أكثر من أربعين سنة. انه يحترم الإمام البخاري ويعتبره محدّثاً وفقيهاً ، ويعتبره فقيها شاملًا ، لأنه فقيه ومربٍ وداعية ومفسِّر إلى آخره، وليس من العلمية ولا

من الحكمة أن يظل هذا الكلام الذي نقله هو دون أن يمحصه وهو مجرد ناقل فقط، وناقل الكفر ليس بكافر، ولكن في مقامنا هذا لا ينبغي أن يظل هذا الكلام بالنسبة للامام البخاري .

الدكتور ابو سليمان قال إن جمع الأحاديث في موضوع واحد لا يكفي وحده، ما لم يكن هناك اعمال للعقل، وأنا ما قصدت مجرد الجمع وحده، بل الجمع مع النظر بين الأحاديث بعضها وبعض، أيها مطلق، وأيها مقيد، وأيها عام، وأيها خاص، وأيها كذا ، حتى نستطيع أن نعمل الفكر في الجمع بينها وليس مجرد تجميع، موضوع الرواية والدراية، الحقيقة أنا أقول إن بعض الأخوة يكاد يفهم من كلامه أننا لم نعد محتاجين إلى شيء في الرواية، بينما نحن محتاجون إلى عمل كثير يتعلق بالرواية، لأنه لا زال هناك خلاف في كثير من الأحاديث أهي صحيحة أم ضعيفة. ونحن نطمع في مركزنا في قطر، مركز بحوث السنّة والسيرة، أن نعمل على اخراج موسوعة تضم الصحاح والحسان، موسوعة شاملة، ونريد أن نتعاون مع كل العاملين من افراد وهيئات في هذا الجانب، ولعل مما يؤكد هذا الحديث الذي ذكرته وأشار إليه فضيلة الشيخ، حديث لحوم البقر بأنها داء، وأنا اعتمدت على الشيخ الألباني، ولم أرجع، كما قال الدكتور همام، لم أرجع إلى المصادر بنفسي. أحياناً الواحد لا يسعفه الوقت بالرجوع إلى المصادر نفسها، فأنا اعتمد تصحيح الآخرين. الشيخ الالباني ذكر ثلاثة أحاديث كلها في نظره صحيحه ، ولكن بعث إليّ أحد الأخوة الكرام من علماء الحديث المرموقين المتفرغين لعلم الحديث، وهو الأخ العلامة الشيخ شعيب الأرناؤوط بعث إليّ بورقة، وبين لي بأن الشيخ الألباني أخطأ في تصحيح هذا الحديث، وذكر هو أسباب خطأي ونص على هذا في بعض كتبه وذكر ثلاثة أحاديث، وهو بعث لي اثنين مما ذكرهما الالباني غير صحيح، فلعل الثالث أيضا غير صحيح، وهذا لا يمكن. يعني هو الراجح،الحقيقة أن هذا الكلام عن لحوم البقر هذا أظنه لا يصح .

تعقيباً على ما ذكره الأخ الأستاذ محمد سليمان الأشقر. في ذكر موضوع الغرائب،الحقيقة أن العلماء ذكروا أن الشخص الذي يتبع الغرائب أو يكثر من الغرائب لا تقبل روايته ، ويقولون روى من الأحاديث ما لا يتابع عليه. هذه عبارة يعرفها الذين عاشوا مع كتب الرجال وكتب الجرح والتعديل. إن مجرد أن واحداً يروي من الأحاديث ما لا يتابع، هذا يكفي لرد حديثه. ولذلك موضوع الاسناد متعلق بالمتن أيضاً. وهذا أمر يتعلق بالإسناد انما مرجعه إلى المتن. ولو أخذنا بالرأي الذي يقوله الأستاذ الأشقر، إنْ كان قال به بعض الأصوليين،لحذفنا من السنّة أحاديثا صحاحا مستفيضة مشتهرة أولها أول حديث في كتاب الامام البخاري، حديث « انما الأعمال بالنيات وانما لكل أمرىء ما نوى » فمن المعروف أنه فرد غريب الى حد يحيى بن سعيد الأنصاري، يعني محمد ابراهيم التيمي وعلقمة بن الواقص الليثي الى آخره ، وبعد ذلك استفاض فهو حديث فرد غريب، فأنا أرجو أن يراجع هذا. ما ذكره فضيلة الأستاذ النمر فهو تعليق على بحث لم أعرضه، وهو البحث الآخر الذي قدّمته ولكنه لم يعرض [1] .

---

(١) سيرد هذا البحث ملحقاً بهذا الكتاب .